

لدوره في مكافحة الجريمة والارتقاء بمستوى الخدمات

وزير الداخلية: أهمية التحول التكنولوجي بجميع القطاعات لتطوير المنظومة الأمنية



■ وزير الداخلية مترئسا اجتماع فريق عمل مشروع الخطة الاستراتيجية

وأعرب عن شكره وتقديره لفريق المشروع على الجهد الذي قاموا به مبدئيا عددا من الملاحظات والتوجيهات استكمالا لما استمع إليه من فريق المشروع.

وقدم أعضاء المشروع عرضا عن آلية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات إلى جانب مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع.

حضر الاجتماع الوكيل المساعد لشؤون المرور والعمليات رئيس فريق عمل مشاريع المرور والعمليات اللواء جمال الصايغ والوكيل المساعد للشؤون المالية رئيس فريق عمل الدعم المالي فواز المشعان ورئيس فريق الدعم التقني لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العقيد مهندس أسامة الوهيب.

كما حضر الاجتماع مدير عام الإدارة العامة المركزية للعمليات العميد عبدالله العتيقي «فريق عمل مشاريع المرور والعمليات» والعقيد خالد عبدالكريم الطريجي «فريق الدعم الإداري».

أكد وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي أهمية التحول الرقمي والتحديث وتطوير التكنولوجيا في جميع القطاعات بهدف تطوير المنظومة الأمنية بالتنسيق مع جهاز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جاء ذلك في بيان صحفي للإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة عقب ترؤس وزير الداخلية أمس الثلاثاء اجتماعا لفريق عمل مشروع وضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات.

وقال وزير الداخلية إن استخدام التكنولوجيا الحديثة هدف استراتيجي في شتى المجالات الأمنية لربط جميع القطاعات الأمنية بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.

وأشار إلى دور التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الجريمة بشتى صورها والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها كل قطاعات وزارة الداخلية الخدمية وإنجاز المعاملات بكل سهولة ويسر.

أشاد بموقف البلد الصديق أبان الغزو الغاشم

المستشار العجيل : تركيا تمثل للكويت دولة محورية ومهمة وتربطنا معها علاقة صداقة وطيدة



■ المستشار العجيل يتوسط الوفد القضائي قبيل مغادرته إلى تركيا

تركيا تمثل للكويت دولة محورية ومهمة وتربطها علاقة صداقة وطيدة. ويرافق المستشار العجيل في الزيارة رئيس المحكمة الكلية المستشار عبداللطيف الثنيان ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي وممثلون من المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل.

أوجه التعاون المشترك في المجال القضائي والقانوني كما انها تسهم في تبادل الخبرات بين الكويت وتركيا وتأتي هذه الزيارة عقب زيارة رئيس مجلس القضاء التركي للكويت مؤخرا. وأعرب عن أمله بتكرار الزيارات الرسمية بين الكويت وتركيا كون

الزيارة بحضور الندوة الدولية حول التميز في المحاكم العليا الى جانب حضور حفل افتتاح مبنى محكمة النقض التركية بحضور الرئيس رجب طيب أردوغان ووفود قضائية من دول العالم. وأضاف أن تبادل الزيارات بين البلدين الصديقين مهم لبحث



■ المستشار العجيل يتحدث لـ «كونا»

جاء ذلك في تصريح للمستشار العجيل لـ «كونا» قبيل مغادرته الى العاصمة التركية انقرة على رأس وفد قضائي رفيع المستوى للمشاركة في حفل افتتاح السنة القضائية التركية «2021-2022».

وذكر المستشار العجيل أنه سيشارك خلال

قال رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل أمس الثلاثاء إن الكويت وتركيا تربطهما علاقات صداقة وطيدة مشيرا الى أن الموقف التركي إبان الغزو العراقي للكويت عام 1990 موقف مميز وداعم للحق الكويتي.

كل ما في الأمر أن هناك جهات منوط بها تلك الاختصاصات

رنا الفارس: لا صحة لما أشيع عن اعتراضي على تسمية الحدائق بأسماء الشهداء



■ رنا الفارس

نفت وزيرة الدولة لشؤون البلدية بالإنابة الدكتورة رنا الفارس ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي حول اعتراضها على مقترح تسمية الحدائق بأسماء الشهداء.

وأوضحت البلدية في بيان صحفي أن وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الدولة لشؤون البلدية بالإنابة الدكتورة رنا الفارس قد أشارت على قرار المجلس البلدي بعدم اختصاص بلدية الكويت بشأن تسمية الحدائق حيث أن هناك جهات منوطه بتلك الاختصاصات ولا يجوز تضارب تلك الاختصاصات وليس رفض الموضوع.

وذكرت البلدية أن الوزيرة الفارس هي من أكبر الداعمين لتخليد ذكرى شهداء الكويت مشيرة الى دعمها وتبنيها لمبادرة مكتب الشهيد بشأن عمل جداريات على الجسور التابعة للهيئة العامة للطرق والنقل البري.

بغض النظر عن جنسية الموظف المستوفي لضوابط الصرف

«مركز التواصل»: مكافآت الصفوف الأمامية تشمل جميع العاملين في الجهات الحكومية



■ رئيس مركز التواصل الحكومي طارق المزرم

الحكومية للسنة المالية 2021/2020 لصرف مكافأة الصفوف الأمامية قد نص في مادته الأولى على فتح اعتماد إضافي بمبلغ 600 مليون دينار «نحو مليار دولار» في ميزانية وزارة المالية يؤخذ من الاحتياطي العام للدولة.

وبين أن القانون تضمن عددا من القيود التي أدرجتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة على صرف مكافأة الصفوف الأمامية منها عدم جواز صرف القيمة الخاصة بالمكافأة إلا بعد توقيع إقرار وتعهّد من المستفيد وبأنه قد اطلع على قرار مجلس الوزراء رقم 686 لسنة 2020 وأن حالته مستوفية للمعايير المبينة في القرار.

وقال إن القانون اشترط توقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين وعدم جواز الجمع بين المكافأة وأي مكافآت أخرى صرفت خلال الفترة من 24 فبراير 2020 وحتى 31 مايو 2020 كتعويض عن الأعمال ذاتها وبعد أخذ موافقة وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية.

قال مركز التواصل الحكومي إن مكافآت الصفوف الأمامية تشمل كافة العاملين في الجهات الحكومية المستوفين لضوابط الصرف بغض النظر عن جنسية الموظف سواء كويتي أو غير كويتي أو مقيم بصورة غير قانونية.

وذكر «التواصل الحكومي» في بيان توضيحي بشأن المشمولين بمكافأة الصفوف الأمامية أنه سبق لمجلس الوزراء إصدار قراره رقم 686 بشأن مكافآت الصفوف الأمامية محددا فئات وضوابط صرف هذه المكافأة وذلك تقديرا لجهود كافة العاملين.

وأضاف أن المكافآت تشمل كافة العاملين في الجهات الحكومية المستوفين لضوابط الصرف المعيّنين بموجب قرارات أو عقود أو بنظام الاستعانة وفقا للمقرر قانونا ولم يتضمن قرار مجلس الوزراء أي قيود في هذا الشأن بحيث تستحق المكافأة لكل من استوفي شروط الصرف.

وأوضح أن القانون رقم 4 لسنة 2021 بشأن ربط ميزانية الوزارات والإدارات

بشبهة تهمة ارتكاب جريمة الإضرار غير العمدي بالمال العام

«نزاهة» تحيل قياديين سابقين وموظفين بوزارة الأشغال إلى النيابة

القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

وأكدت «نزاهة» عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها مثممة دور المبلغين في ممارسة دورهم بمساعدتها للوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد.

ولفتت إلى التزامها بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة للمبلغين والتي فرضها القانون واللأحة التنفيذية

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أمس الثلاثاء إحالة قياديين سابقين وموظفين في وزارة الأشغال العامة إلى النيابة العامة بشبهة تهمة ارتكاب جريمة الإضرار غير العمدي بالمال العام.

وقالت «نزاهة» في بيان صحفي إن الإحالة تأتي استمرارا لجهودها الرامية لمكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه من خلال استقبال البلاغات الجدية مكتملة الشروط المقررة بموجب قانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن أنشائها ولأحته التنفيذية.

وبيّنت أن التهمة المذكورة مؤثمة بالمادة رقم «14» من



■ هيئة مكافحة الفساد